□□□

المدرس

المساعد

رعد قاسم

صالح(*)

المقدمة :

أي مجتمع سياسي ينشد الأستقرار عليه أن يسعى إلى كسب رضا الأفراد المواطنين، لأن في ذلك أستقرار النظام السياسي النابع منه بقائه.

الأدعاء بأن الشعب هو تكتل الأفراد جاهل أدعاء لاقيمه له في النتيجة الأخيرة، لأن المصير بيد الشعب فأنه بما وجد الفرصة المناسبة أعلن سخطه بوسائل عملية عديدة قد لاتؤدي إلى أستقرار النظام السياسي الأجتماعي.

السؤال الأول هنا: أصبح الأفراد الحكم في أنظمة المجتمع علاقاته، هم غير متشابهين في أرائهم فكيف سيكون حكمهم، فهل نترك لكل فرد أن يضع أنظمته علاقاته بالشكل الذي يبغي يريد؟ كيف يمكن أن ينشأ مجمع أو نظام صالح أذا تركنا فيه المجال لكل أنسان لكل فرد مهما أختلفت فلسفاتهم أفكارهم مصالحهم أن يضعوا أنظمتهم لأنفسهم كل على هواه رأيه حكمته الشخصية ؟

أن بعض قادة الفكر، منهم أنصار الفكر الماركسي الذي أعطى دورا للدولة في حل هذه الأشكاليات عن طريق تدخليها مهما صغر جميع الأفكار في فكر عام، جميع الأراء في رأي عام الذي يجد فيه كل فرد مرآة لنفسه فكره مصلحته، فتعكس الدولة رغبات الأفراد في الشعب كرغبة جامعة يعكس الأفراد رغبتهم العامة التي تجمعهم جميعاً في هذه الدولة ، فتمثل الدولة الأفراد يندمج الفرد بالدولة تندمج الدولة بالفرد، يصبح الجميع معنى احد حقيقة احدة.

هذا الحل بعيد عن الحقيقة الواقعة التي تقول أن المجتمع إنما يضم بين أطرافه مصالح متناقضة مع نفسها أشد التناقض الأفكار الأراء لايمكن جمعها مهما حاولت في فكره رأي احد، أن الأمة

(*) كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

التي يعيش فيها الأفراد كأنهم في أفكارهم أرائهم مرآة أمرهم للأخر هي أمـ لا جـ د للهنا. جدت فهي أقرب إلى المـ ت الأنقراض منها إلى الحياة الناضج المبدع الطـ يلـ .

يقدم بعضهم حلاً أخر قائم على عدم ترك التناقض في أفكار أنطباعات الأفراد يؤدي إلى العبث الفـ ضى خصـ صاً أذا علمنا أن نسب كبيرة من الأفراد هم جهلـ لايقدر ن مصالحهم لا الصالح المشترك أ الصالح العام، أن عمليـ تقرير المصير لايجب أن تترك عرضـ للأهـ اء المتصارع ، بل لابد أن يأتي عن طريق أناس هيئـ ا أنفسهم لهذا الغرض أنصرف ا للعمل من أجل الصالح العام المشترك، أن من الـ تراجب هذه النخبـ أ هذه القـ ى المهيمنـ على الحزب المهيمن أن تقرر مصير المجتمع.

لأنصار هذا الرأي فقد يقـ ل، أنه بالأضافـ إلى عدم أستطاع هذه الطبقـ أ الفئـ أ النخبـ أ قيادة الحزب المهيمن من تحقيق رضا معظم الأفراد تحقيق ذات الفرد أينما كان مـ قعه لخدمـ نفسه المجتمع، فهناك حقيقـ لايمكن أنكارها بأن مؤثرات البيئـ النفسيـ الأقتصادي الأجتماعي لاتنحسر على الأفراد الفاقدين لأهليـ المعرف التامـ للـ اقع بل هي تطال الجميع بما فيهم أنصار هذه الفكرة، فهـ لاء الذين يراد لهم أن يحكمـ ا حكما مطلقا هم متأثر ن ببيئاتهم وفتهم أحـ الهم طبقتهم الاجتماعي مدفـ ع ن إلى العمل بحكم هذه المؤثرات المذهبيـ أ العرفيـ أ التجاري أ العائليـ أ الفـ ضيـ التي تجعلهم يسير ن في أتجاه احد لايحتـ ي الأكثريـ شتان بين الأحـ ال التي تحيط بأكثريـ الشعب الأحـ ال التي تحيط بجزء منه طبقته الأ الشريحـ أ الحزب قد يأتـ ن إلى الحكم بعزيمـ جديدة يعملـ ن للمصلحـ العامـ ، لكنهم أذا أستشعر ا القـ ه في أنفسهم أمنـ ا بالحكم فقط في أعمالهم ضربـ ا بكل رأي مخالف عرض الحائط، الباحث ن في المدرسـ السلـ كي لهم دراسات تحليليـ عبر التاريخ لأنظمـ سياسيـ جتماعيـ حققت نتائج مـ حدة معر فـ حـ ل نهايـ مثل هذه الأنظمـ مسا ئها، لأنهم أ لا ً أخراً أفراد، الأفراد قد يخطئـ ن قد يصيبـ ن، فأذا أخطأ هـ لاء فمن الذي يصلح أخطاءهم بعد أن شكل كتلا" القـ ة" التي تتألف من جماعات لها من القـ ة السلط النفـ ذ بما يجعلها رديف Power Bloc.

بل هي التعبير عن الدـ لـ ، قد عبر عن هذه الحالـ عالم المدرسـ الاجتماعيـ الـ ظيفيـ تالكـ ت بارسـ نز Talcott Passons بالحالـ المرضيـ المنحرف البعيدة عن التـ ازن المستقر لبنيـ السلط ، فأنه من

الخطأ اللجـ ء إلى أحتكار السلط تحت مبرر غياب أمكانيـ السيطرة على عالم المتناقضات للأراء الأحتكار الرغبات الفرديـ .

والسؤال الثاني هنا كيف يمكن حل أشكاليـ السيطرة على سلـ ك تفكير الفرد خارج السلـ ك التفكير المطلـ بين لقيام نظام سياسي أجتماعي ديمقراطي مستقر متطـ ر، أ بعبارة أخرى ماهـ المنهج الفاعل الذي يوتخبو عدج الفرد خارج منظـ مـ الحقـ ق الفرديـ الشخصيـ التي أقرها المجتمع للفرد بالشكل الذي لايلحق الضرر بحريـ حقـ ق الآخـرين بالبنـاء الـديمقراطي الأجتمـاعي الـسليمين.

للأجا على هذا االسؤال علينا أن نقر بالحقائق:

الحقيقة١- الأ لى أن الحكم يجب أن يتجـه أ لا ً أخرا الًى مصلحـ الفرد.

الحقيقة- الثانيـ أن مصلحـ كل فرد فهمه للحياة داخل المجتمع قد تختلف عن مصلحـ فهم أي فرد أخر.

الحقيقـ الثالثـ هـي أن المجتمـع المختلـف الأنتمـاءات الفكريـ المصلحيـ بحاجـ الى تـ حيد لهذه المصالح الأفكار، إلا زالت عنه صفـ المجتمع الـ احد.

الحقيقـ الرابعـ تكمن في أنهيار النظيم الأجتماعي السياسي عند نفاللـ قت الملائم لأستحصال رضا معظم أفراده.

هيِنا المجتمع الذي نتكلم عنه هـ ذلك المجتمع الذي يمتلك تاريخا طـ يلا من أنظمـً التجانس الأجتماعيـ التاريخيـ البيئيـ اللغـ يـ المصالح المشترك .

فمهما بلغت الأراء الفرديـ فيـ من تناقض، نجد مستـ ى عام لايحملها كلها في مستـ ى احد، إنما يجمعها في كتل كبيرة من الأراء المذاهب، فالذين يتقاربـ ن في أنطباعاتهم أحـ ال معيشتهم ثقافاتهم لابد من تقاربهم ليشكلـ ا لهم كتلـ ، عند هذا الحد لابد من ظهـ ر تقارب تفاعل بين الكتل أ ُ الأحزاب أ المنظمات أ الجمعيات.

المجتمع الصحيح هـ المجتمع الذي يجد فراغاً لكل هذه الكتل مهما تنوعت مصالحها، أختلفت جهات نظرها.

السؤال الثالث المتعلق بالغاي من بحثنا هذاماهـ الضاغط الرادع الذي يتـ اصل بضخ الشحنات الفكريـ داخل الأنا للفرد لأحداث المـ ائم بين أنطباعاته سلـ كه مع كتلتـه مع الكتل الأخرى من خلال كتلته التي أنتمى اليها مع مجمل منظ العلاقات الأجتماعيـ السياسيـ الأقتصاديـ التي أخرها المجتمع دـ ن أن يحدث ارباك فيها خاصـ عند

لجـ ئـه الـى أستخدام العنـف أ النفـاق الكـذب الكـره العـداء الحـب المبالغ به للسلط الثر ةتلك العناصر التي تعمل على تشكيل ظـ اهر الأنحرافـات الاجتماعيـ الـسياسي الأقتـصادي مثـل الفـساد الأداري ظـاهرة تز ير الأنتخابـات ظـاهرة سرق المـال العـام ظـاهرة انتـشار البطالـ جذ ح الأحداث للجريم ... الخ.

فالمجتمعـات العريقـ فـي تنظيماتهـا القاذ نيـ الأصـلاحي خاصـ بعد ان رفدتها الثـ رة التكذ لـ جيـ المعلـ ماتيـ بـأد ات جديدة عن المعالجة الكاملـ أ الـ اسع لظـ اهر الأنحراف لسلـ ك تفكيـر الفـرد "الكـائن الأجتمـاعي" فالقاذ ن الـ ضـعي المـستند الـى الرسالات السما يـ أ تجارب الشعـ ب يقف الى حد د الأنا للفرد الكامنـ فـي أعمـاق تفكيـره ضـميره، هـ يعـالج تفكيـر سلـ ك الفـرد عنـدما يمارس عملي التفاعل مع الأفراد.

نقـ ل أذا كـان هذا الحـال فـي المجتمعـات العريقـ فـي أستقرار نظمهـا الأجتماعيـ الـسياسي الأقتـصادي ، فكيـف هـ الحـال فـي المجتمعـات الباحثـ علـى نظـم جديدة بعد أن هدت نظمهـا الحاليـ ، فهـي بحاجـ الـى هندسـ تهـذيب أستثنائي قائمـ علـى أستسقاء القيم المثـل خالأفي من منابعها الأصلي لأدخـال الفرد في دائرة السيطرة المعبرة عن الصالح المشترك عند تفاعله مع الأخرين هـ الغاي من بحثنـا هذا، مبحثنـا الأ ل سيتطرق الـى الـ جيز عـن طبيعـ الحريـات الحقـ ق الفردي ، أن الضمانات لتمتع الأفراد لهذه الحريات الحقـ ق في المبحث اني، أماالثالث فهـ عن أهميـ النظـام الأخلاقي كضماذ مهمـ دائمـ بعد أن أتسعت ظاهرة عجز النظم القاذ نيـ الـ ضعي .

التهذيب وفلسفة التربية:

التهذيب شأنه شأن المـ اضيع المهمـ في المجتمعات الباحثـ عن فلسفـ محددة المعـالم لتنطلق منهـا السياسات النظريـات الستراتيجيات المعالجـ الهادفـ لأحداث التغيير المطلـ ب، فكمـا كـان مـازال الأقتـصاد القضاء التشريع التعليم ينطلـ ن من فلسفـ خاصـ يؤمن بهـا المجتمـع في زمـن معين نجـد ان التهـذيب الفـردي الـذي يمـارس مـن قبـل العائلـ الذ يـ أ الجماع الأجتماعيـ أ المجتمـع ككل ينطلـق دائمـاً من فلف محددة تعبر عن نفسها من خلال عقائد مبادئ تقاليد أعراف تميز هذا المجتمع عن ذاك، أقرب مجـال للأطـار العـام الفلسفي لحركـ المجتمـع بنائـه هـ النظريـ التربـ يـ التعليميـ بعدها الـرأي المجتمعـي العـام المزاج الشعبي الأخلاق الحميد السلـ ك المرغـ ب. إذا كانتلفلسف

التـي تـؤمن بهـا الأكثريـ الغالبـ مـن المجتمـع تنطلـق مـن عقائـد دينيـ مذهبيـ ، أ عقائد ث ابت تمجد التمحـ ر حـ ل العنصر نجد أن جميع هذه المفردات بـضمنها ستراتيجيـ التهذيب تتنـاغم تنسجم مع هذه العقائد الث ابت الفكريـ .

أذا كانـت فلسف لمجتمع تنطلق من الأيمان بضر رة البنـاء الديمقراطي المجتمعي هذه فرضيتنا هنـا،فيك ن التهذيب منطلقاً من جـ هر هذا السياق جـ هر الديمقراطيـ الليبراليـ هـ مبدأ منح حمايـ الحريـ الفرديـ الحق ق المترتب لها عليها مع المجتمع، بذلك تكـ ن ستراتيجيـ التهذيب للفوعبارة عن عمليات متـ اصل من التغلغل الحسي الحركي الأجرائي في عقل ضمير الفرد لأحداث التـ ازن المطلـ ب بين سلـ كه تفكيره ِ مستلزمات البنـاء الديمقراطي فـي الهرم الأجتمـاعي، ميزة التهذيب المتغلغل في هندسـ البناء الأجتماعي القائم على الحريـات الفرديـ الحريات العأمه يلتقي مع جميع المبادئ الأخلاقيـ المترابطـ مع منظـ مـ القيم الأنسانيـ لأغلب أمم المعمـ رة بالذات تلك الأمم التـي تملك بصمات حضاريـ اضحـ في التأريخ الأنساني.

المبحث الأول

الحقوق الأساسية للفرد

هـي الحقـ ق التـي يجـب أن يتمتـع بهـا كـل فـرد، هـي أربعـ أصـنـاف، الأ ل الحقـ ق الشخـصيـ الثـاني الحقـ ق الـسياسيـ الثالـث الحقـ ق الأقتصاديـ الرابـع الحقـ ق الأجتماعيـ ، فـالأ ل نـابع من حريـ الفرد الشخصيـ ، لكنها حريـ منقوصـ سلبيـ عن الحريـات العامـ للمجتمع[1]، لأنها ليست خاضعـ لـ اجـب المجتمـع، إمـا الثـاني الثالـث الرابع فهي حقـ ق اجب على المجتمع في تـ فيرها رعايتها بالتعـا ن مع الفرد، لكـي لايفقد القدرة في التـ جيه الصحيح كـ نـه كـائن أجتمـاعي يعمل لمنفعـ ذاته منفعـ المجتمع.

تقريبل ذلك نستذكر المقـ لـ الرائجـ بـأن الحيـاةمسرحيـ " فنجد أن الفرد الممثل على المسرح لايقـ ل إلامـا يجب قـ لـه ، لايتحرك إلا مايجب أن يفعله ، لايستطيع أن يخرج عن النص الأخراج المقررين

---

[1] د. نعيم عطيه – النظرية العامة للحريات الفردية – الدارالقومية للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٦٥ ص٣٢ .

من قبل المشرفين أرادة مي ل المشاهدين[٢] لكن عندما يختلي مع ذاته يستطيع أن يمارس حقه الشخصي رغباته في القل الحركه بالشكل المختلف عما كان يؤديه على المسرح، أي أن قانين المدل الأجتماعي تقف عند سيادة الفرد على نفسه بعد تحديد السلك الذي يخص الفرد قبل غيره ، السلك الذي يخص المجتمع قبل غيره.

١- الحقوق الشخصية:

كالحقوق التي تنشأ من ممارسة الفرد لميله الشخصي ذن أن تتصل أتصالاً وثيقاً بالمجتمع، بمعنى تلك التصرفات النابعة من الحق الفردي ، ليست التصرفات نابعة من الحق التي تمس الغير، لذلك حتمت اقعة الحياة في المجتمع التي لاغناء عنها عن الفرد جانب مراعاة قيود السلك أزاء الأخرين، هذا السلك الجانبي يتضمن أمرين أ لاً الحترام المساس بمصالح الأخرين التي ضمنها القانون رفعها الى مستوى الحق. ثانياً: تحمل الفرد نصيباً عادلاً من العمل التضحية من أجل الدفاع عن المجتمع[٣] الذي يرعاه .

فالرغبة في الملبس المعين تطعم بنوع معين دون سواه، المسكن تصميمه تأثيثه كيفية قضاء وقت الفراغ الزيارات السفر الزواج الخ، فلكل فرد ميول خاصة به في هذه المجالات لايشاركه فيها فرد أخر، يمتاز بها وحده عن بقية المجتمع تترك له خالصة لايتدخل المجتمع فيها إلا أذا أستعملها بشكل أذى به المجتمع أو غيره من الأفراد، على الرغم من صعوبة في وضع حد فاصل يقال فيه إن وراء هذا الحد لايؤذي المجتمع، أمام هذا الحد يؤذي المجتمع، لكن المهم هو محاولة أعطاء كل فرد كامل حريته الشخصية فيما يخصه هو وحده، دون تدخل أي جهة من المجتمع ، القانون يقف عند عتبة الحق الفردي ، لكن من الذي يردع الفرد دون التجاوز على حقوق حريات الأخرين في الحالات التي لا يستطيع كشفها القانون القائمون عليه بعد أن تشعبت مجالات النشاطات الحياتية تعقدت لاتستطيع القيود المتولدة عن النصوص التشريعية اللحاق بها.

٢- الحقوق السياسية:

هي تلك الحقوق التي تتيح للفرد كمواطن أن يشترك في أبداء رأيه في جميع المسائل التي تهم الأفراد جميعا كمواطنين، في أسلوب

---

[2] **هنري برجسون – الفكرالواقع المتحرك – ترجمة سامي الدوربي – مطبعة الأنشاء دمشق ص٢٣٦**

[3] **د. نعيم عطيه – المصدر السابق ص٩٤ .**

الحكم أدارة الأمن النشاط الأقتصادي الداخلي الخارجي الأنفاق العام نظم القانين السياسات الصحيح الترب يـ العلاقات الخارجيـ ماشاكل ذلك، هي حق لايمكن بغيرها أن يشعر الفرد بالمواطنه أنه عنصر فاعل مؤثر مشارك في أدارة بلده. من الطبيعي في حالة عدم ممارسة هذه الحق أن يقبل بأن حكومته تمثله أو تعمل لصالحه أو أن حريته غير مقيدة مادام غير قادر على أبداء رأيه المشاركة في أختيار حكامه بصورة مباشرة أو غير الكتلة التي ينتمي اليها كالحزب أو الجمعية نجده يتهرب أو لا يؤمن بتأديه اجباته الوطنية لأنه لايشعر بممارسة حقوقه، قد يسكت عما تفرضه الحكومة سكوت العاجز هو أقرانه لكن بمرور الوقت يشكل عدم الرضاللجماعي حالة شلل تصدع للنظام الأجتماعي السياسي الذي يعيش فيه الفرد .

بيد أن السؤال المهم هنا، هل يشكل تمتع الفرد بالحق السياسي حصول على حريته السياسية ضمان لها: هذا يعتمد على تناغم أنسجام القوى السياسية القوى الأقتصادية الثقافية في المجتمع علاقاتهم بالبناء السياسي تقيدهمبمفاهيم القيم الأخلاق للصالح العام، لأننا نجد حاليا فيً معظم النظم الديمقراطية التي تلحق الحق السياسي حقوقا لا تنتقصً لا تؤفر الممارسة لهذه الحق ضمانه كاملة للحرية السياسية ، فالتصويت العام في الولايات المتحدة الأمريكية لم يجلب دائماً الحكومة التي يريدالشعب، قد أظهرت الدراسات أن معظم المواطنين المعروفين بأرائهم اليساريه لم يحصلوا على معاملة عادلة في المحاكم[4] أن التصويت الأنتخابات في أغلب الدول النامية أو الحديث بالأستقلال لم تجري بطرق عادلة تعبر عن الأرادة الحقيقية لميول رغبات المواطنين فأساليبالضغط الأكراه التزوير أصبحت ظاهرة في مثل هذه الأنتخابات لتشويه الحق السياسي، حتى أضحت الحرية التي هي أساس الحياة المتمدنة في أزمة عالمية لاتنحسر أسبابها في المجالات الأقتصادية الثقافية فحسب بل في أزمتها الأخلاقية القيمية التي ابعدت الأنسان عن حقيقته الأنان، لهذا نجد العديد من الباحثين الأجتماعيين اليوم يؤشر بدقة الى حاجة المجتمعات الأنساني الى هندسة أجتماعية قائمة على التهذيب الأخلاقي للفرد، بعد أن جد اظهر روحكومات منتخبة من قبل الأفراد تتم بغياب العلاقة المتبادلة المتفاعلة بينها.

---

[4] **هارولد ج. لاسكي – الحرية في الدولة الحديثة – ترجمة أحمد رضوان عز الدين دار الطليعة بيروت، ١٩٧٨، ص١٣ .**

الحقوق الأقتصادية:

هي حق ق اجب على المجتمع ت فرها الألتزام بها، فاللفرد حق أنتخاب العمل، حق حريـ تغييره، حق حريـ الأستهلاك حق حريـ الأدخار حريـ الأقراض، حق حريـ الأستثمار حقحريـ تناقل رأس المـال، حـق حريـ تأسـيس الـشركات النـشاطات الأقتـصادي الـصناعي الزراعيـ هـي حقـ ق مهمـ جـداً نالـت أهتمـام المعنيـين بالمجتمعات الأنساني لما لها من أهميـ في تعايش أ تصارع طبقات المجتمع لذلك نجد المجتمعات المستقرة المتطـ رة هي تلك التي تمارس قبـ اللؤما للتمتع بهذه الحق ق لأن مظاهر العـ ز القهر الأستغلال لها نتائج خطيرة قد تؤدي إلى حد ث الأنقلابات البنيـ يـ لعمـ م المجتمع النظام السياسي المنبثق عنبسبب تداخل ق ة تأثيرها في جميع مفاصل الحياة الأجتماعي ، تأتي هذه الظ اهر المنحرف بسبب الأختلالالـ ظيفي لهياكل المجتمع، فالهيكل الأقتصادي أكثر الهياكل البنيـ يـ تـأثراًبْطبيعـ السلط ممارسات الحكـ مات التي قد تساعد أصحاب رؤ س الأمـ ال على زيادة ثر تهم على حساب الحق ق الأقتصادي للفرد تحت شعارات تدعيم الأقتصاد الـ طني حريـ النشاطات الخاصـ التي تملك بمـر ر الـ قت القابليـ على التكيف مع الـ ضـع القاذ ني الألتفاف عليـه عليـه لمصالحها الماديـ ، لذلك نجد المجتمعات الأنساني تسعى الى أقرار الحق ق :

١.حق العمل المناسب للكفاءة المؤهلات .
٢. حق أستغلال الفرد لدخله .
٣.حق الفرص المتكافئ .
٤.حق التأمين ضد البطال .
٥حق الأجـ ر العادل .
٦حق الاجازة الراحـ .

فالمجتمعات التي لها باع طـ يل في تشريعات تطبيقات آليات ضمان الحق ق الفردي تأن من أنحرافات الفساد السياسي الجريم العنف التي تضرب في أعماق المجتمع الباكستاني الهنيـ الأيطالي الفرنسي البرازيلي الأمريكي معظم هذه الـد للمدعيـ حكم المجتمع نفسه بنفسه فيها على أعتبار أنها حققت تـ ازن مستقر دائم في مكـ ناته الطبقيـ العرقيـ المذهبيـ الثقافيـ الأقتصادي للفرد التي تقلب

---

[5] **يوري كرزين – علم أجتماع الثورة – ترجمة شوقي جلال – دار الثقافة الجديدة – بغداد ١٩٧٤ ص٢٩ .**

حال السكن المستقر الى حالات التوازن الأجتماعي التي تؤدي الى تعديل أنماط الحياة الأجتماعي السياسي للمجتمعات مما أدى بالكثير من الباحثين على أعتبار أن الثورة في الأنقلابات الأجتماعي تبدأ عند الأنهيار الكامل لممارسة الفرد حقوقه الأقتصادي [٦] قد فات الكثيرين أثر التهذيب القيمي في هندسة المجتمعات ليحما البنى الأجتماعي الأقتصادي بشرط عملها في بيئة ديمقراطية ذات نظم قانونية كاملة اضحت لمتطلبات حياة الفرد أستقرار نمط المجتمع نظام سياسي مستقر متأتي من أنتخابات حقيقية صادقة ليحقق التلائم التكييف مع ذاته مع الفرد المجتمع بجميع كتله.

الحقوق الأجتماعية:

لم تكن تعد هذه الحقوق الى أمد قريب اجباً من اجبات المجتمع بل كانت تعتبر حقاً للفرد لا على المجتمع بل على الفرد، أي من قبيل الحقوق الشخصية للفرد ، على الفرد أن يقبل عليها أو ينصرف عنها كما يريد كما تهيئه بيئته ظروفه ، لكن تطور الأن في العالم تشابك مصالحه أتصالاته التفاعل السريع الكثيف بين المجتمعات الأنساني بفضل ثورة المعلومات الأتصالات جعلت العالم كله ميدان تنافس شديد للمجتمعات لتثبت جدها تفوقها رقيها الحضاري في قت برزت ظاهرة جنوح الفرد في توظيف الستوارتي له لبعض المتحالفين معه في الأستحواذ على حقوق الأخرين لأسباب مادية أعتبارية مستغلين قصور النظم التشكيلات القانونية الأخلاقية في خلق منظومه الأليات الرادعة المانعة لمثل هذه الأنحرافات التي أثرتسفتي يات الحاجات الأجتماعية للفرد أبرزها:

١. حاجات العضوية في المأكل الملبس الجنس التي بدونها يتعرض الفرد لأختلال التوازن الداخلي.
٢. حاجات الأمن المادي الجسدي التي بدونها يتعرض الفرد الى الأخطار التي تهدد حياته بقائه الخارجية أو تلك التي تهدده داخل جسمه جراء عجزه عن تلقي العلاج الطعام الصحي الوقاية من مخاطر البيئة التي تهدد أستمرار أداء اعضاء جسمه بوظائفها الفايزلوجية .
٣. الحاجات مستوى الحاجة الى التقرير النفسي الأعتباري الأجتماعي التي تؤدي الى أن يكون الفرد موضع تقدير قبل

---

[6] المصدر نفسه ص٨١ .

أعتبار أحترام أجتماعي ذلك لأن التقدير الأجتماعي يعزز الشعر بالأمن يدفع الفرد الى تحقيق ذاته من ثم يدفعه الى تحقيق الصـ رة التصـ يريـ له التي يرتضيها المجتمع.

الحقـ ق الأجتماعيـ Self–Actualization نابعـ من حاجـ الفرد المصيريـ للأنتماء داخل المجتمع لكـ نه كائن أجتماعي أ لا[٧] أخرا ً لذلك جاءت الحريات Belong ingness الاجتماعيـ أساسا لهذه الحقـ ق، فلا يصلح أن يتدرع الشعب بالدـ ل لمنح ضمان تمتع الأفراد بالحقـ ق الاجتماعيـ ، بل عليه أن ينظم منح متابعـ تمتع الأفراد بهذه الحقـ ق فالشعب الألماني الياباني الأسكتلندي لايملكـ ن تلك الدـ لـ ذات السيادة الكاملـ القـ ة القادرة على منح ضمان تمتع الأفراد بهذه الحقـ ق بيد أن المجتمعات هناك كان لها الدـ ر البارز في ذلك على الرغم مجن دـ قصـ ر في المقـ م الأخلاقي في التطبيق الأطار، أهم ما في الحقـ ق الاجتماعيـ حق التعليم التنشئ : كان التعليم منذ أمد قريب يقتصر على الأفراد القادرين على تحمل أعباءه في النقل المصاريف التفرغ الرعايـ كانت هذه العـ املـ متـ فرة في طبقة الأغنياء الأثرياء النخبـ من المجتمع أ العاملين في أمـ ر السلط كان الفكر اليميني المتطرف يرعى ذلك بحجـ اهيـ مفادها العرق العنصري الراقي الأخلاقي بين أبناء الأثرياء أبناء الفقراء. أن التعليم يجب أن يكـ ن حصرا لأبنًاء الأثرياء، حقيقـ أبناء الفقراء من البسطاء الفلاحين سكان المستعمرات الخدم الحرفيين تجد في صمتهم جهلهم خير معبر عنهمكن مع تطـ ر الفكر الأنساني في العلـ م الطبيعيـ العلـ م الاجتماعيـ ركن هذالترهات الخا يه.أقرت الأنسانيـ حقـ ق الإنسان الحريات الفرديـ ما تمخض عنها من اجبات على المجتمعات لتضمن تمتع الأفراد بحق التعليم، فظهرت سياسات التعليم الألزامي المجاني التعا ني برزت المنظمات الجمعيات المحليـ الأقليميـ الدـ ليـ التي تتسابق في رفدـ المتعلمين بشتى أنـ اع المساعدات أنحصرت الأميـ في عمـ م المعمـ رة، لسبب بسيط جدا هـ أن المجتمع أي مجتمع تأكد بأنه لايمكنه أن يصبح سليما قابلا ً للنمـ ً التطـ ر بدـ ن

---

[7] لمزيد من المعلومات أنظر – د. زيدان عبد الباقي – علم الأجتماع المهني – مطبعة السعادة – القاهرة ١٩٧٦ ص ص ٧٩-٨١ .

[8] هارولد ج. لاسكي – م. س. ذ. ص١٢٦ .

الألتزام لضمان هذا الحق لأستحاله نمـ ه تطـ ره مع كم هائل من الجهل الأميين[٩].

واجب التربية والتعليم:

هـ أعطاء الفرد كل أنـ اع النشاط التي تؤثر في مكـ نات الفرد أستعداداته سلـ كه، مصدر هذه الأنـ اع الشاع في المنزل الحي المدرسـ القـ انين السائدة في الجمعيات المنظمات الأجتماعيـ المؤسسات التعليميـ نظام الحكم أنماط المعيشـ التقاليد العادات ا عي الأجتماعه المتفق عليها الذ ق العرف أساليب العمل التدرج فيها أتجاهاتها أهدافها المتعلقـ بتطـ ر الحياة على هذا الأساس فأن التربيـ تشمل كل فعل أرشاد ينصب الى تنشئ الفرد أستعداداته ذ احي سلـ كه بقصد تـ جيهها، أهميـ التهذيب هـ مـ ضـ ع بحثنا هذا تعليم فإنـ ا المجتمع اجب نقل المعلـ مات المهمـ الضر ريـ للفرد فـي مختلـف مراحـل حياتـه مـن المعلـم داخـل مؤسـسـ حكـ ميـ تـابع لأشراف المجتمع أ من رحم المجتمع مباشرة بقصد أكسابه ظر ب المعرفه، قد تأخذ أشكالاً، (التلمذة الصناعي التلمذة الزراعي –التلمذة التجاريـ التلمذة العلميـ التلمذة الأدبيالتلمذة الأجتماعيـ السايسـ الأقتصاديـ ... الخ)يجب تـ فر جهات معنيـ في مجالات الأرشاد التدريب التعليمي لمعالجـ الأنحرافات التقصيرات في العملي التعليميـ التربـ يـ حتى أصبحت اجبات التربيـ التعليم مرادفـ لعمليـ نمـ تطـ ر المجتمع لدى الكثير من الباحثين.

واجب العلاج والوقاية الصحيين:

يدخل هذا الـ اجب في صلب الأعداد الفردي لخدمـ نفسه المجتمع، فلا يستطيع أحد أن يضمن حصـ له على الأعداد السليم للفرد من الناحيالعقلي النفسي لحياة كريمـ يسهم في خدمـ لمجتمع د ن التكامل الصحي البدني، فالـ قاي الصحيتأخذها أهميـ أكبر لكـ ن الفرد غيرالصحيا سيكـ ن عنصراً من عناصر المشكلـ الـ اجب حلها المساعدة في تخفيف آثارها، إما الفرد المعافى فسيكـ ن عنصراً من

---

[9] سيمون دي بوافوار – واقع الفكر اليميني – ترجمة جورج طرابيشي – دار الطليعة بيروت – ١٩٨٠ ص٦٥ .

[10] د. أحمد زكي بدوي – تنمية القوى البشرية – مجلة الصناعة العدد الخامس ١٩٧٧ ص٢٠ .

عناصر الحل القـ ى البشري المستخدم في معالجـ مشاكل المجتمع تط ره.

جميع هذه الحقـ ق أقرتها المجتمعات الأنساني أستناداً الى أيمانها بالحريات الفردي التي تقف النظم الديمقراطي .

المبحث الثاني
في ضمان حقوق الفردية

دافع الباحث ن لعقـ د ط يلـ عن فلسفتهم في ضر رة بناء ثلاث أنظم مختلف **الأول**–يسمح بأخضاع النشاطات الفردي للرقاب تتخذ فيه السلط م قف التدخل الأشراف عند التمتع بالحقـ ق الفردي تحت ذريعه تجنب الأنحراف قبل قـ عه، **الثاني**–يترك النشاط الفردي يعمل لا يتدخل إلا لتـ قيع الجزاء على أنحرافات ذلك النشاط عن القـ انين الـ ضعي المقررة.

يقر بـ جـ د نظاتربـ ي تعليمي نابع من المجتمع له ظائف مزد جـ قائم على ترصين الأخلاق الضمير العقل للفرد مع المتابع المستمرة للضغط على السلط في التقيد بحقـ ق الأفراد الصالح العام الضغط المستمر لأحداث التجديد المستمر بم جب التطـ رات الأجتماعي الأقتصادي السياسي ينبسلجم المحافظ على جـ هر الحقـ ق الفردي الحقـ ق العام .

القانون الوضعي كاف الضمانات التي ينظمها القان ن الـ ضعي ((الدسلالتيري)) ات الفردي للحقـ ق المترتب على هذه الحريات إن هي إلا علاج للغريزة البدائي للفرد المجتمع في مقا م الطغيان بشتى الخيار يتضمنها خيار العنف أستخدام السلاح، بذلك نستطيع أن نقـ ل بأنه كلما كانت التشريعات شامل عميق لازم متطـ رة خاضع للرقابالتمحيص كلما سكنت المقا م خلفها رقدت، فالضمانات هي تـ فير الـ سائل الـ ضعي لتمكين المـ اطن الذي مست حريته ِحقـ قهِ من الأعتراض الطلط العام للحصـ ل على حقهِ يعد البديل السلمي لمأ مقا م الطغيان)).

في طبيعة الضمانات الوضعية:

ضمانات في مـ اجهـ الحاكمين هي ليست ضمانات لشل سلط الدـ لـ تعطيلها، بـل للمشاركـ معهـا مـساعدتها فـي أحـداث التـ ازن الـدقيق بـين أعـضاء الحقـ ق الفرديـ الحقـ ق العامـ الأتصاق الدائم مع الصالح المشترك إعانتها في تـ فر بقاء التفاهم للأنسجام مع السلط القضائيـ التشريعيـ صدق رقـ طر حات الرأي العام.

٢ـ الضمانات القضائية يقصد بها ضمان مبدأ المشر عيـ ، هـي عبـارة عـن الـ سـائل التـي يمكـن للأفـراد بمقتـضاها أن يطرحـ ا أعتراضـاتهم على إجـراءات الحكـ مـ أ الأفـراد أ الجماعـات المتعايشين معهم أمام السلط القضائيـ ، هذا يجعل ضر رة تقيد المشرع أصلا بالألتزام بتد ين كافـ الحريـات الفرديـ حقـ قها، مع جـ د رقابـ دستـ ريـ علـى القـ انين الأداريـ التـي تتعـارض بخصـ ص الدستـ ر المقرر لحريـ الأفراد.

٣ـ ضـماناـ الـرأي العـام. الأجـدى الأقـ ى فاعليـ للحريـات الحقـ ق الفرديـ بيد أن الرأي العام يحتاج الى شعب يحمل فهماً مـشتركا للـصالح المـشترك لجميـع شـرائحه هـ مبـدأ مهـم فـي الحياة السياسيـ ، المشاركـ في الفهم أ التفاهم المستمر المتجدد للصالح المشترك لا تعني الأتفادة منـه فـي الأنتخابات حصد الأصـ ات الدعايـ بـل تعنـي تطبيـق مفرداتـه حمايتها الذـ د هي ظيفنها.سـ سيـ لجيـ أخلاقيـ قبل أن تكـ ن سياسيـ .

فالرأي العام إرادة شعبيـ تحافظ على ماهـ مرغـ ب فيه في الحدـ د الممكنـ ، أرادة مدركـلمسئـ لياتها، فاهمـه لـ ظيفتها الأجتماعيـ التي جـ هرها حمايـ النظام الأجتماعي من الخطر الزعزعـ ، فهـ رأي تكـ ن من أنضمام مـ اطنين أحرار في نيتهم ممارسـ حريتهم الفكريـ على خيرـ جه لتـ جيه النشاط الحكـ مي نحـ الخطـ ات الصائبـ [11].

لكن قد يسأل سأل عـن مكانـ الرأي العام إذا ما تدخل بعض الأفرادـ ممن القلـ ة النفـ ذ المـال لهم تـابعين مـاكرين تحت سيطرتهم أجهزة أعلاميـ مؤثرة يمارسـ ن نشاطهم المخـادع سطـ جمهـ ر جاهل أمي، هل سيكـ ن الرأي العام في مثل هذه الظر ف معبراً عن (الأرادة الشعبيـ د) أم للحقـ ق الحريات الفردي ...؟

---

[11] د. نعيم عطيه – م. س. ذ. ص ٢٦٠ .

الجـ اب هنـا أن نيـل الحريـات قللحـ ق الفرديـ ليـست بالقضيـ الهينـ أن أصبحت الآن تمثل القاسم المشترك للمطالب الأ لـى للمجتمعات البشريـ في عمـ م المعمـ رة مع جـ د رؤيـ خاصـ لكل شعب أطـر بهـا هـذه الحريـات الحقـ ق بمـ جـب مـ ر ثـه الحضاري القيمـي الأخلاقـي الديني بيد أن هذه الأطـر لـن تحدث فـ ارق جـ هريـ فيهـا، لذلك سعت المجتمعات تسعى في البيئ الديمقراطيـ التـي تـ فر العـ امل التنـ يريـ :

- العامل الأ حريـ: نقل تناقل المعلـ مات.
- العامل الثانـي: التنزيـ عن طريق المنظمات الأجتماعيـ علـى الحريـ .
- العامـل الثالـث: الأستـشارة الأ فـى للـشعب فـي استـصدار القـرارات ضـع آليـات التنفيـذ د ن الأكتفـاء بحـق تمثيـل الشعب بالأنتخابات الحرة للسلط التشريعيـ التنفيذيـ .

أعلان الحقـ ق الفرديـ: اء ثيقـ الأعلان للحقـ ق فـي الدستـ ر علـى كامل هذه الحقـ ق مع التركيز علـى قدسيتها عدم المساس بها[١٢].

العقلانيـ المنطقيـ: الأيمـان بالعقلانيـ الـ اقعيـ المنطقيـ يـلازم أمكانيـ التطـ ر التقدم عدالـ شـاملـ بعيدة عن المثاليـ الغـ غائيـ التي سرعان ما تخذل المجتمع نحـ بلـ غ أهدافه.

الهندسـ الأجتماعيـ القائمـ على التهذيب المستمر في أحتـرام القانـ ن الألتزام بالتعا الجماعي القيم الأخلاقيـ للديانات في الصدق الأمانـ الأخلاص التسامح العدل المسا اة الدفاع عن الحق الـ طن...؟

٤. ضمانات الديمقراطية.

البيئـ الحقيقيـ لتعبيـر عـن حقيقـ الأنـسان هـي الحـضارة أ التـراث الأجتمـاعي المنحـدر تأريخيـا عبـر أجيـال، علمـاء الأنـسان لايريـد ن هـذه العلاقـ الخاصـ بـين نـ ع محـدد مـن أفـراد المجتمـع الحضارة، بل يقصد ن علاقات أ سع أكثر تفرغاً بين جميع سكان المجتمع بين جميع عناصر التراث الفكري الر حي العاطفي العلمي الأقتـصادي للمجتمـع، بـذلك تكـ ن الديمقراطيـ الحقيقيـ هـي المـدخل الأسلم للنمـ الأجتماعي نحـ الأبداع الحضاري، فليس من الصـ اب عزل

---

[12] **المصدر نفسه ص ٢٨٨ .**

الجـ انـب الماديـ فـي المنجـزات العظيمـه التـي تحققـت فـي مجـالات التكنـ لـ جيـا مـ الرخاء الأقتصادي التقدم العمراني عن الجـ انـب المعنـ يـ فـي تـ فر الحريات الفرديـ الحقـ ق الفرديـ التـي تمنح للفرد المجـال الفرصـ الأعـداد لمـساهمـ فـي أنجـازات الجـ انـب الماديـ يـ للحضارة ثقافتها، بذلك يكـ ن تقييم الحريـ الفرديـ اجب المجتمع على حمايتها تـ فير حقـ قها من خلال أثرها تأثرها بالمستـ ى الحضاري التـي صـل اليـه المجتمع أ يـر مـ الـ صـ ل اليـه، فـ اجب ضمان حريـ الفرد حقه الأبداع المـ سيقي الفني هـ حرص على الأبتكار الأختراع هذا لايتم إلا فـي البيئـ الديمقراطيـ ، كذلك حريـ حق الأديب المعلم الطبيب المفكر الأقتصادي رجل الدين ، فالديمقراطيـ خـلال مفرداتهـا الاتيـ فر هـذه البيئـ الـضامنـ لتـألف المجتمع نحـ المطالبـ المستديمـ لهذه الحقـ ق:

١. تحقيق حريات الأفراد مصالحهم حقـ قهم.
٢. حمايـ هذه الحريات من تعسف السلطـ .
٣. أحتـ رام الأصـ ل التشريعيـ التي تحقق هذه الحمايـ .
٤. التنظيم الديمقراطي للـ ظيفـ الحكـ ميـ حصر أتساع السلطـ نحـ القـ ة.
٥. الفصل بين السلطات.
٦. حق الأقتراع التصـ يت لأنتخـاب ممثلي الشعب سحب الثقـ عنهم أبدالهم[١٤].
٧. حريـ العمل السيا التعبير عن الرأي المعتقد .

أما البيئـ الأستبداديـ سـ اءكانت في أشكال الحكم الدكتاتـ ري أم الشمـ لي أم النخبـ ي العائلي أ الفئـ ي، فأننا نجد أن هذه الأشكال تجتهد في ضـع المجتمع فيقـ د احدة تسعى الـى تكييفه قسراً في تنظيمـات أجتماعيـ كما تبغـي بـذلك تـضيع حقـ ق الأفراد مـع ضـياع حقـ ق المجتمع تتراجع الأبداعات الفرديـ نحـ الرقي الحضاري، على الرغم يجب أن لانسلم بكفايـ البيئـ الديمقراطيـ في ضمان حقـ ق الأفراد حرياتهم، بل نجد المجتمعاتمن خلال دراسـ تجارب الأنظم الديمقراطيـ الليبراليـ الأخـذة بالحريـات الحقـ ق الفرديـ هنالـك حاجـ دائمـ متطـ رة لضمانات أخرى.

---

[13] **لمزيد من المعلومات أنظر : د.قيس النوري – المدخل الى علم الأنسان – جامعة بغداد- المكتبة الوطنية – ١٩٨٢ ص ص ٣١٦ – ٣١٧ .**

[14] **لمزيد من المعلومات انظر د. معن خليل عمر ومليحـه عوني القصير – المدخل الى علم الأجتماع مطبعة جامعة بغداد – ١٩٨١ ص ص ٣٥٨ – ٣٥٩ .**

٥- ضمانات حماية "الأمن":

أن الحفاظ على الأمن الداخلي النظام الدفاع عنه يتم بتطبيق القـ انين الملزمـ التـي تهيـئ للأفراد جـ اً ملائماً قائم على تمسك الفرد بالقـاذ ن الـدفاع عنـه لأنـه يعبـر عـن مـصلحته عـن منافعـه ضـمان مـستقبله مـستقبل أطفالـه، بـذلك يحـدث التفاعـل التـرابط بـين الأفـراد القاذ ن الد لـ في الدفاع عن النظام الأجتماعي القائم لينتج الأستقرار مفتاح التطفالنظـام القاذ ني الدستـ ري لأقتصادي المالي الذي يعبر عن مصلحـ شريحـ احدة من المجتمع، لايدافع عنه سـ ى هذه الشريحـ فقط ، يكـ ن مستهدفا دًائما مًن الشرائح الأخرى، قد يصل الأمر الى تصدع مفهـ م المـ اطنه عندما يتعرض هذا النظام الى أعتداء خارجي ،نجد الشرائح الأجتماعيـ الأخرى غير الممثلـ فيه العاجزة عن نيل حقـ قها إما تقف ساكنـ محايدة ، أ قد تساهم في أضعاف النظام القائم لمصلحـ العد ان أ التدخل الخارجي فنجد من يدافع عن الحريات الحقـ ق النظـام الأجتمـاعي الـسياسي المعبـر عنهمـا هـم الأفـراد المستفيد ن من هذه الحقـ وقلذينا جاهد ا من أجل الـ صـ ل إليها، الحر ب حقيق سابق جاهزة سـ ف تستمر كل الشعـ ب معرضـ لها منذ جدت الد لـ المستقل بيد أن الفرق بينها، أنه يـ جد د لاً حاربت أنتصرت خسرت لكنها لم تساهم في تطـ ير مجتمعاتها في صناع التاريخ للحضارة لأنها بعيدة عن مُثل قيم الأنساني الحريات، يـ جد أيضاً حارلهت أنتصرت خسرت لكنها ساهمت في حمايـ أنظمتها الأجتماعيـ القائمـ علـى تمتـع الأفراد بحقـ قهم حريـاتهم فساهمت فـي صناع التـاريخ الحضارة الأنساني ، فالحريـ كانت المطالب الأ لـى للمجتمعات الساعي للتحرر من قيـ د العبـ ديـ الأستبداد في ثـ رة محمد (صلىالله عليه سلم) من قبلـه المسيح (عليـه السلام) نـجدها كذلك في العصر الحديث انجد أن فينحتـه يصـ رها بنبـع الحياة الأصلي تطـ رها الناتج عن التشبع برـ ح الألتزام بالحريـالفرديـ حقـ قها فهي التي أنقذت الشعب الألماني من أثار حربين عالميين مدمرتين في فتـزمنيـ تعتبـر قياسـي "١٩١٥ ــ ١٩٤٥ التعـ د ألمانيـا بنظـام أجتماعي يعتبر أكثر سلامه أستقرار من شعـ ب كانت بعيدة عن الأثار المدمرة للحربين .

---

[15] غاستون بوتول – سوسيولوجيا السياسة – ترجمة نسيم نصر – منشورات عويدات – بيروت ١٩٧٤ .

[16] لمزيد من المعلومات أنظر ي. غ. فينحته – خطابات الى الأمه الألمانية ترجمة سامي الجندي – دار الطليعة بيروت – ١٩٧٩ ص ٢٤٩ .

ضمانة الحماية الفكرية. الحريات الفردية وحقوقها:

يتمتع بها الفرد في مجتمع متناسق الأنظم مستقر، فالنظام السياسي الذي يلتق اعد الأساليب المحددة للسل ك السياسي المتعلق بممارس السلط يعمل على أشباع حاجات النظم المترتبط بها الأداري الدبل ماسي العسكري الأمني الثقافي ..إلخ، النظام الأقتصادي للمعايير المركب المحددة للسل ك الأقتصادي للمجتمع في تحديد الملكي يم الختقدمات السلع التبادل الأنتاج الأستهلاك الأستيراد التصدير الأنظم المالي المرتبط له، هناك النظام العائلي الذي يعد الحلق الأ لى التي يمارس فيها الفرد ظيفته ككائن أجتماعي يتعلم منها السل ك القيمي الجنسي الأنجاب الز اج التنشئ العائلي ، هناك النظام الديني الذي يشبع الحاجات الر حي للأفراد علاقاتهم بالخالق عز جل تتصل بالمعتقدات الشعائر العبادات التي تتضمن دائماً أنماطاً أخلاقي ديني مؤكدة على الخطأ الص اب الث اب العقاب أي التي تطرح أ امر لعلاق الفرد بالجماع المتضمنة أ امر شخصي تخص ذات الفرد كنظام الصلاة العبادة القرابين الدعاء، كل هذه الأنظم تمثل عاء حركه المجتمع فهي متناسق متناغم لأنها ليست بعيدة عن قائع حياة الفرتاريخه م ر ثه المكتسب، فكل طارئ غريب عن هذه النظم يشكل عامل أرباك عدم أستقرار أيقاف لحرك المجتمع نح النم التط ر، فمثلا تغلغل الحركات الفكري المناهض لمعتقدات الديني لأي مجتمع عامل أرباك أ تغلغل عادات غريب عن الذ ق العام للمجتمع خاص التي تحدث لغط كبيرًا ضررا اضحا في أنظم مك نات المجتمع في طرق التفكير التصرف، لذلك نجد أن بيئ الأسلا التي تشل حرك الأفراد المجتمع في الدفاع عن نفسه أزاء ظ اهر الأستعمار الهيمن تخلف أزمات ثقافي أقتصادي سياسي أيضا أجتماعي بسبب دخ ل الع امل الخارجي الحامل معها ص ر لأفكار غريب لتحل محل الأفكار المحلي الم ض عي تساهم في عملي النهب بالتاريلثر ات الشع ب التي تحدث الأزمات الأقتصادي الكارثي ، بذلك تك ن الع امل الخارجي بمثاب تش يه للخريط الذهني التي رسمها الفرد في مجتمعه، من هنا جاءت ضماند حري الفرد حقه

---

[17] **توفيق السيف – تفكيك الأستبداد – بحث في مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – ط١ بيروت ٢٠٠٥ ص ص ٢١٩ – ٢٣٢ .**

هي اجب المجتمع المحلي الد لـ ال طنيـ لأن المجتمعات الأنساني تتبادل التعا يهافبينها ضمن الأطار الأنساني، لكن لاي جد حالياً ذلك المجتمع الذي منح حريات حق قا لمجتمع أخر غريب عنه جـ داً، لذلك نجد مجتمعات عريق في الحضارة التراث الأخلاقي تستطيع أن تعمل أفكارها في بناء مق م أخلاقي في حماي هذه الحق ق الحريات ، بناءً يسلالذيفرعززت الق انين المؤسسات الرسمي الأجتماعي من بنائه في أكبر أعرق الد ل الليبراليـ ، فهذه ال لايات المتحدة الأمريكي فرنسا[18] اللتان تعدمن أعرق الأنظم الراعي لحريات الفرد حق قه تعاني من التصدع الأجتماعي جراء الأخطار المتصاعدة التي تهدد هذاالم العريق بعد أن عجزت كاف نشاطاتها المتط رة في حماي هذا التأكل المتأتي من سعي بعض أفراد المجتمع على أستلاب حريات حق ق الجزء الآخر، لعل السبب يكمن في مصادر الق اعد السل كي ، فلا يكفي أن تك ن الق انين ال ضعي المصدر الأ ل لها الابد أن نعـ د أدراجنـاملصادر قيمنـا الر حي الأخلاقي في الرسالات السما ي الم ر ث الحضاري للأمم الحي الرائدة في التأريخ في أعطاء الأهمي القصـ ى للتهذيب الأخلاقي في عملي الهندسـ الأجتماعي عند بناء المجتمع على دعائم الحريات الحق ق الفردي لمنع أنتشار ظاهرة التفكك الأسري، جـ الأحداث نحـ الجريمـ ، زيادة معدلات الفقر الأمي ، ظ اهر العنف الجريمـ المنظمـ ، تجارة الأعضاء البشري الأطفـال، زيـادة ظـاهرة تعـاطي الـشباب للكحـ ل المخـدرات، الأضطهاد الفكري الديني، الصراعات المذهبي العنصري ... الخ، كلها ظ اهر تشير الى غياب الآلي لسليفي منح حماي حري الفرد حق قه، ناهيك عن زيادة تعرض الذات الفردي الى ظ اهر أنحرافي كالحسد الغل الكراهي العد اني كأن النظري المؤامراتي التي تحدث أحيانا بين أفلد ل دخلت في عدس مصغرة لتنتقل الى داخل عقل ضمير الفرد ليمارس أبشع الحيل المحب كه تجاه أخيه الفرد الآخر من أجل أستلاب حريته ِحق قهِ.

المبحث الثالث

أثر التهذيب في عملية الهندسة الاجتماعية

أن النظـام الـديمقراطي القـائم علـى بنـاء الـنظم التـشكيلات الاجتماعي السياسي الأقتصادي المترابط التي ما لم تؤسس على قيم

---

[18] لمزيد من المعلومات أنظر – فرانس فوكوياما – التصدع العظيم – ترجمة عزة حسين كبة – بيت الحكمة – بغداد – ٢٠٠٤ ص ص ٢٢٥ – ٢٥٤ .

يجلها الأفراد ط عاً لا تؤدي إلى نتائج تحقق قدرا مًتزايدا مًن المسا اة العدل الأنصاف، ستبقى الديمقراطي فيها شكلا أجـ ف لعب في يد القـ ي ضد الضعيف، المسلح ضد الأعزل، الفاسد ضد النزيه ، المزـ ر ضد العادل، الأمر الذي يجعل الأرتداد عنها بسبب الأرباك الفـ ضى إلى نظم حكم شمـ لي سـ اءكأنت عسكري م ثيأ قراطي ألمستبدادي مطلب الجماهير التائه عن الأستدلال إلى مـ اقعها في البناء الأجتماعي يستجيب لها المقامر ن بعد الأتفاق على تقسيم المنافع مع القـ ى الخارجي الداعمه لهم[١٩] تحدي البناء الأجتماعي هذا يدفعنا لتبني سياسـ التهذيب للجهاز العصبي فلورد ليكـ ن حجرةقليمي متسا ي الأبعاد في عملي هندسـ البناء المجتمعي المستقر المتطـ ر.

في معنى التهذيب:

أنتبه علماء الأجتماع خاصـ في علم الإنسان إلى تباين الظـ اهر الفكري السلـ كي الفجـ ة المـ جـ دة بين ما يقـ له الفرد ككائن أجتماعي ما يفعله، أ البثيغ ر اللاشعـ ر؛[٢٠] الأثر السلبي لهذا التباين في طلفرد داخل حقـ قه الشخصي حركتهِ داخل حلقحقـ ق الأخرين في النظام الأجتماعي الحضاري، كان هنالك قصـ ر في تكثيف الدراسـ البحث لأحتـ اء هذه الظاهرة بسبب أن دراسات علم الإنسان لم تنم نمـ ها المـ ازي فيسللتا البحـ ث التطبيقي لعلم الأجتماع السياسي خاصـ في المجتمعات النامي ، لهذا نجد أغفال المعنيين فيها لأهمي الدـ ر السايكـ لـ جي المتباين في مجمل القـ انين الاجتماعي المعني بتنظيم الهندسـ الاجتماعي الديمقراطي المسؤ لي الأ لى تقع على المجتمع الذي يقوالسهلذ كيات التصرفات المكتسب منه من العائل .

بالذات تلك المتعلق بالنظام السياسي، الناخب المنتخبـ ر الفرد في أمن الجماعـ أحترام القـ انين التعا حق– ق اجبات المـ اطن ... الخ.

على هذا النظام أن يتسم بالصفات :

١ نظام هدفي له أهداف غايات هي أشباع الفرد بالحاجات الاخلاقي العملي العقلاني .

---

[19] **علي خليفة الكواري – مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية – بحث مقدم إلى جامعة أكسفورد في ٢٢ / ٨ / ٢٠٠٠ .**

[20] **د. قيس النوري – المدخل إلى علم الإنسان – م. س. ذ. ص ٨٧ .**

٢ـ نظام ثابت نسبيا، ليأخذ التقليد المستمر حتى يشكل قانوناً عرفاً من جيل لجيل .

٣ـ نظام مركب متواصل للعلاقات الفردية العلاقات الاجتماعية للنموذج السلوكي[٢١] فالفرد الملتزم بعدم التدخين في الأماكن العامة يحترم أو يظهر الشعور الأشارات المرورية هو الأقرب إلى الألتزام بقواعد قوانين العملية الأنتخابية أو القوانين الأمنية من ذلك الفرد الذي لايعير أدنى أحترام لنفس القواعد، فالتهذيب السلوكي عملية تقوم بها الجماعة في داخل ذات الفرد لتغليب الطبيعة الخيرة فيه على الطبيعة الشريرة، تلك الطبيعة قابلة للأتساع التجذر أذا ما أقترنت بمثيلاتها في الجماعة لتشكل دوافع الأنحراف السلوكي في مظاهر تزوير الأراء في الانتخابات الفساد الأداري العنف الجريمة فرض الأراء العادات على الأخرين... الخ.

فعملية التهذيب هي تغذية للجهاز العصبي النفسي للفرد يأخذها مع اكتساب التعليم الثقافة العادات المشاركة في الأنظمة تشريع تنفيذ القوانين، فبدون التهذيب السلوكي لقيم الديمقراطية لانحقق المصالحة التناغم بين الفرد مهما كانت صفته الجماعة ، بل سنحصل على فرد في حالة صراع مستمر مع ذاته ِ مع الآخرين يتصاعد ينخفض حسب درجات المنافع الخسائر، ستكون محاولات الأرشاد التقويمية عاجزة عن عودته إلى الطريق السليم لأنها تعالجه هو كائن أجتماعي مع الجماعة ليس الدخول في أعماقه ِ الذاتية المكونة للآنا.

التهذيب النفسي:

هو هندسة السلوك الأخلاقي العملي ليتفق مع القيم المقررة للمجتمع، هي توازن بين وظائف الطب الجسماني لمعالجة العليل الطب النفسي لمعالجة الأنحراف في التفكير السلوك خارج نفس القيم، التهذيب هو قمع أو دفع أو صرف أو تخفيف جذوة ى نفس الفرد أو شهوته أو ميوله نحو النفس العاقل المحترم الملتزم للعقد الذي أتفق عليه جميع الأفراد، التهذيب عملية أجرائية حركية تهدف إلى الأستخدام العملي العيني للعقل ليس الأكتفاء النظري، لأن العقل

---

[21] د. غسان حسين سالم – الأنا – والآخر – مجلة النفس والحياة – بغداد – العدد ١٨ لسنة ٢٠٠٤ ص١٥ .

[22] د. الحارث عبد الحميد – طب الأخلاق وهندسة التهذيب- النفص والحياة – بغداد الجادرية – العدد ١٨ ك١ ٢٠٠٤ ص٢٨ .

البشري فيه الحل منه المشكلة بعد أن أوضح العلم النفسي جد أربعة أنماط للجهاز العصبي تحمل قابلية للتباين الأسع هي:

١. النمط الغضبي المثير.
٢. النمط الدموي الحيوي.
٣. النمط الكاتم المكافح.
٤. النمط السوداوي الضعيف المعتدي.

عملية التهذيب تتم من خلال السيطرة على النشاط العصبي أستقباله للمنبهات الحسية بتوازن الحركية عندما يكون كائن أجتماعي سط الجماعة . Mobility.

التكيف السليم مع البيئة السليمة:

السلوك العام للكائن الحي يحقق تكيفه البيئة ، الكائن الأجتماعي غيوهالذب لايستطيع تحقيق تكيفه المستمر المتطور مع البيئة السليمة فنحن نواجه في حياتنا منبهات لأجهزة الأستقبال الحسية عديدة لنا أستجابات محددة تجاهها، بعضهلها فوري سريع الأخرى مؤجلة منها ما تأخذ الكبت داخل النفس، تتسم هذه المنبهات بالقوة أخرى بالضعف، لكننا نريد من الجهاز العصبي النفسي للفرد أن يؤدي عمله على خير وجه بحيث يحقق ذلك التكيف السليم مع البيئة ، لكن كيف سيكون حال هذا التكيف مع جد منبهات متناقضة متنافرة في بيئة الكائن الأجتماعي قائمة على ثوابت عقائدية في العنصر المذهب السلوك التفكير لايستطيع ضمها أي عقد أو عهد أجتماعيين، في الحالة هذه لايستطيع الجهاز العصبي للفرد أن يستدل إلى السلوك السليم للتكيف السليم بغياب المشترك العام المحدد للقيم الواجب الألتزام بها لتنظيم عملية البناء الأجتماعي، فالأرادة الجماعية ضرورة لعملية التهذيب صوب التكيف السليم، يتعلمها الفرد خلال نموه الجسدي العقلي سط الجماعة الأرادة الجماعية مجموع القيم المشترك عملية مهمة في تهذيب تصرفات أراء الناخب المنتخب، العامل في الأجهزة القضائية التشريعية التنفيذية ، بذلك سنحصل على صورة حضارية لسوسيولوجيا السلطة السياسة بفضل الصورة الحضارية للمجتمع السياسي هي غاية التكيف السليم.

---

[23] **أنظمة بافلوف – نظرية الأنماط – الفكر المعاصر – العدد ((٤٥)) لسنة ١٩٦٨ ص ص ٢٤ – ٢٥ .**

التهذيب والأخلاق:

بقيت الأخلاق أسيرة البحث الفلسفي النظري تحت عنا ين أهمها ((الخير–الفضلي ، التي ترى أن عمل الإنسان يكـ ن أخلاقياً أن أمتثل فيه لقاعدة سابق الـ جـ د أ لمثل أعلى النمـ ذج السابق[٢٤] حتى طرح فلاسف البحث مجم عـ من ((الأخلاق الجاهزة)) لكن معظم مفرداتها بعيدة عن أمكاني التطبيق، ظهر من يقـ ل أن الأخلاق قد تختلف عن التقدم المادي التطـ ر التكن لـ جي كمثل الذي يقف أمام نماذج من الأطلال يتحسر عن تأخر "أخلاق"زمننا الحالي د ن التأمل البحث في أسباب قصـ ر تفعيل الأخلاق تهذيبها من الشـ ائب الفكري السلـ كي الميتافيزيقي ، عصرنتها مع التغير التكن لـ جي الذي أزاح قسماً كبيراً من جهد العمل البدني المضني يتجه بأطراء نحـ الأستخدام المباشر للقـ ة في تحديد المصادر الماديـ ، فلن تلتفت أغلب المجتمعات النامي لهذا التغيير الكبير لأسباب مـ ضـ عي لتـ اكب عمليا قيامً منظ مـ أخلاقي جديدة ليست بالضر رة أن تكـ ن ناسخ لجميع مفردات المنظ مـ السابق بل لتزيل أ تصحح تلك التي تتعارض مع الحريات الحقـ ق الفردي المنضبط مع الحقـ ق الغايات العام ، فالرسـ ل محمد (صلى الله عليه سلم) أنشأ نباءً أجتماعياً قائمًعلى مبادئ الشريع الأسلامي السمحاء بعد أن هذب منظ مـ القيم الأخلاقي السابق للمسلمين قبل أسلامهم، فأزاح جزءًمنها صحح جزءاًآخر أقر جزءاً ثالثاً.

منظمة الأخلاق الأسلامية :

أذا أختلف الفقهاء في تفاسير أحكام القرآن الكريم قسم من أحاديث الرسـ ل محمد(صلى الله عليه سلم) ظهرت بمـ جب ذلك المذاهب التي لاتحمل كامل الأنطباق لكنها تحمل مشترك عام هـ منظ مـ من الطبائع السلت الأخلاقي المنسجم مع جـ هر المفاهيم الأخلاقي للحضارة الأنساني للمجتمعات الأنساني في عمـ م المعمـ رة، بالذات في الرسالات السما ي المعر ف ، جميعها تتفق على جملـ من المبادئ نجدها صالحـ جدا فًي عمليـ التهذيب في البناء الأجتماعي للديمقراطي هندسـ مكـ نات هي:

---

[24] **سمير كرم – نحو أخلاق جديدة – الفكر المعاصر – القاهرة العدد ٤٥ لسنه ١٩٦٨ ص ٣٧ .**

البشر اكلهم على أختلاف شعـ بهم ألـ انهم متسا ن.
٢. الإنسان كرامه خصه الله بها ليس لأحد الحط منها أ أنتهاك حرمتها.
٣. كل فرد من البشر مسؤ ل لأنه مخلـ ق ((كائن أجتماعي)) لا يعفى من المسؤ ليـ أحد سـ اء أكان حاكماً أمحكـ ماً.
٤. المسؤ ليـ نـ عان، أحدهما مسؤ ليـ في الحياة الدنيا، للفرد مع ذاتـه للفرد مع الجماعـ ، المسؤ ليـ الثانيـ فتقييمها في الحياة الآخرة[٢٥].

هذه المبادئ عظيمـ لأنها تـ فر الـرادع الر حي داخـل عقل ضمير الفرد بالجزاء الثـ اب لتصرفاته ِأفعاله أفكاره، تعطي الرغبـ الطـ عيـ لتلقي عمليـ التهذيب التي نسعى اليها لهندسـ المجتمع بصـ رة سليمـ من خلال نظام الحريات الفرديـ حقـ قها قد حدثنا التاريخ الأسلامي عن مدارس تهذيبيـ تعنى بالتنظيم الأخلاقي السلـ كي بعد أن أنحرف عن التغير الطـ عي الكامل للقر ن الأ لى الهجريـ ، فهذه مدرسـ ((إخـ ان الصفا)) في العصر العباسي التي ر جت إلى نبذ الخلافات المذهبيـ الأتجاه صـ ب المشترك الأخلاقي أستندت اليه في التربيـ الاجتماعيـ ربطه بالعقل التهذيب بعد أن عد الملعرفـ نـ راً باطنيا يفيضُ من داخل الذات، أن التربيـ نمـ يتحقق داخل المضمـ ن الأجتماعي فكانت منهجيـ متلاقيـ مع أبن خلدن من تبعه من الباحثين في مسائل تنظيم المجتمعات نحـ التطـ ر.

بذلك جدت الأحكام الربانيـ حين ذكرت العقل "٥١" احدى خمسين مرة في القرآن الكريم أحاديث الرسـ ل محمد (صلى الله عليه وسلم) كـ((كـم راع كلكم مسؤ ل عن رعيتهِ)) ((المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُ بعضه بعضاً)) ((لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه)) غيرها الكثير في السياق نفسه ثم جدت مدارس تتبنى نظم أجتماعي قائم على فلسفـ حركيـ أجرائيـ تخاطب عقل ضمير الفرد من أجل الحفاظ على السلـ ك السليم الذي لايغبن حقـ ق الآخرين يحقق بيئ نفسيـ قـ امها العدالمساـ اة التضامن فهيئت الرادع الر حي قبل الأعتماد على الرادع الجزائي للسلط ، بفضل التهذيب المتـ اصل.

---

[25] **لمزيد من المعلومات أنظر د. محمد عبدالله العربي – نظام الحكم في الأسلام – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الخرطوم – ١٩٦٨ ص ص ٨-٩ .**

[26] **لمزيد من المعلومات عن مدرسة أخوان الصفا – أنظر د. محمد جواد رضا – أئمة الفكر التربوي الأسلامي منشورات ذات السلاسل – الكويت – ١٩٨٩ ص ص ٩٣ – ٩٤ .**

الحرية والتهذيب:

أخذ مصطلح الحريـ البعد الأستقلالي الذي يعنـي أن يكـ ن الإنسان حرا أن يكً ن منقادا فقً ما يملي عليه العقل، هكذا جدت الحريـ تعرف نفسهابألأستقلالي ، الفرد لكي يتمتع بحريته عليه أن يعترف بحريـ الأخرين كما ينص عليه القاـ ن الفرد الحر يطيع القاـ ن الذي ساهم في تشريعه، فأكتسبت الحريـ البعد القاـ نـي، لكـ ن الحريـ يـدلل عـن جـ دهـا الـدائم مـن خـلال ممارسـ الأرادة أصـبحت صـفـ الأختيار الحر هي الجوهرالفلسفي الذي يطلق على الحريـ ، أرتقت هذه الممارسـ إلـى مرتبـ المسؤ ليـ فأصـبح الفرد كـائن أجتمـاعي محكـ م بالحريـ [٢٧].

اليـ م أصبحت الحريـ ركيزة جميع النظم الديمقراطيـ بعد أن ناضل الأفراد من أجلها قر ن عديدة، ليكـ نـ ا عقدا منظماً بينهم ينالـ ن من مضامينه حرياتهم مقابل تنازلهم عن المطلق من هذه الحريات من أجل تمتع الآخرين بعين الحريات.

لذلك لاتـ جد حريات فرديـ مطلقـ لأنها محـد دة بـألارادة العامـ ، المطلـق الـذي تنـازل عنـه الأفـراد هـ الـذي يحمـل الأنحـراف الشـ اذ لأنه متناقض في جـ هره لنفرض أشتهى شخصان شيئاً احداً بعينهفأن الصراع القتال حاصل بينهما أذا ماتم أطلاق الحريات إلى خـارج مـدى الأرادة العامـ الحريـات العامـ ، أذاالتهذيب فـي الحريـ ينصب بالتركيز على الفاصل لهذا المطلق الذي لايتحمله أي قاـ ن مهما كـان شـاملا أ أسـعا، لأنً الحريـ المـسيطر عليهـا فـق القـاـ ن تالأرادةالجماعي الأخرى الطاع لها ط عيا لاًعـ ديـ لأن الفرد يساهم في تشريع القـ انين السلط التنفيذيـ لهذه القـ انين سلط منتخبـ من قبل الأفراد، أذا ما أستمر التهذيب ضمن المبادئ في ترشيد الرغبـ الذاتيـ لأحترام قـ انين قيم الحريـ الـ اقعـ ضمن الحد الفاصل للحريـ الفرديـ ، محاصـرة كافـ السلـ كيات الأفكـار الفرديـ الهادفـ لتقـ يض المشترك العـام الأرادة الجماعيـ الحريـات العامـ ، أي جـ د تهذيب ذات شقين، شق يدفع الفرد للألتزام بنمط معين من الحريـ الأيجابيـ ، شق يصرفه بعيدا عن نًمط الحريـ المطلق المخلـ بالبنـاء الأجتمـاعي الـديمقراطي بـذلك يـسير المجتمـع نحـ الأستقرار التطـ ر بعيداً عن التعـصب التفكـك تـصدعات الأنحرافـات الـسلـ كيـ فـي الجانـب

---

[27] **أنظر هارفي بولاوت – الحرية بين العقل والقانون – ترجمة خضير عباس – الثقافة الأجنبية – بغداد – العدد الثاني لسنة ٢٠٠٦ ص ص ١٤٧ – ١٥٣ .**

السـ سيـ لـ جي للـسلط التنفذيـ القـضائيـ التـشريعيـ أ فـي الجانـب البنيـ ي للمجتمع[٢٨].

وظيفة التهذيب في النظام الديمقراطي:

الديمقراطيـ ظـاهرة أجتماعيسياسيـ لاتسمح للفرد السـ ي بـالأنعزال، بـل مصالحه تدفعه للتفاعل مع الجماعـ ، الديمقراطيـ تقر الحريات الحقـ ق الفرديـ بل هي قائمـ عليها، هذا يعنـي أن المجتمع في الدـ لـ الديمقراطيـ أخذ الكثير من مسؤ ليات الدـ لـ الشمـ ليـ بذلك أصبحت ظيفـ التهذيب الديمقراطيلقيمي تقع على المجتمع بالقدر القليل الذي يتعلق بالمؤسسات التربـ يـ التعليميـ الصحيـ الأجتماعيـ القانـ نيـ المرتبطـ بمفاصـل الدـ لـ ، فمـاذا يفعـل المجتمعالمشر ط بالتماسك التمسك بخيار الديمقراطيـ ".

أمـتلاك نظـم جمعيـات مراكـز أجتماعيـ متغلغلـ فـي الهـرم الأجتمـ مختصـ حسب حاجات الأفراد الجماعات .

أمـتلاك المعرفـ الشمـ ليـ السياسيـ الأقتـصاديـ الأجتماعيـ المحليـ الدـ ليـ ، بالـذات تلـك المتعلقـ بالمعرفـ العلميـ التطبيقيـ المطلـ بـ مـع التخـصص الـ اسـع فـي الجانـب السـ سيـ لـ جي النفسي[٢٩].

واجبات هذه النظم:

لجعـل الشـع ر دالأذاتيـ الطـ عيـ هـي محـرك بالأنتمـاء الأجتماعي للفرد.

لمتابعـ مشاكل الأفراد محاصـرة المحتـاجين منـهم للمساعدات النفسيـ أ الماديـ بمـ جات من الرعايـ العطف منذ الـ لادة فترة رعايـ الأمم الحاصل، حتى مراحل تطـ ر نمـ حتى الكهـ لـ المـ ت، هذا يساعد في زرع نيات الفكر السليم في جهازه العصبي، للعرب المسلمين سابقـ حضاريـ في منهجهم التربـ ي في تطـ ر الأنسان حتى قبل الـ لادة عند رعايـ الأم الحامل ((من النطفـ العلقـ المضغـ مـا حصل لـه بعد ذلك)) الـى كـائن أجتمـاعي متميـز عـن الحيـ ان بـ جـ د فكره النظـري المتطـ ر فكره التجريبي ليميز الصالح من الأفعال فينال عليه الثـ اب أن

---

[28] **د. محمد جواد رضا – م. س. ذ. ص١٥٥ .**

[29] **عـادل ظـاهر – الأسـس الفلـسفية للعثـمانية – دار السـاقي بيـروت ١٩٩٨ ص ٣٧٤ .**

مارس المنحرف من الأفعال نال عليها العقاب، أخطر هذه المفاسد تلك التي تلحق الضرر بحريـ كرام الآخرين.

٣تبر الفكر المعياري المستـ ى المعياري داخل المجتمع ليتمكن الفرد من أتخاذ القرار الصائب لممارسـ حرياته حقـ قه عند حد اللاي يعرفه جيدا هـ الحد الذي يتعلق بحريات حقـ ق الآخرين[٣٠].

٤ترسيخ مبدأ التبادلي في المنافع، فالفرد الذي لايساهم في تعزيز الأمن لايحصل عليه، الفرد الذي لايساهم في المضامين التعا ني لايحظى بالمساعدة الفرد الذي يشارك في عملي هدم البناء الأجتماعي يعزل عنه... الخ.

٥متلاك الأحصاء القيمي السلـ كي المهذب للأفراد، لرفع الأفراد ذ ي السلـ ك الحسن المقبـ ل الى الأمام في مسائل الترشيح لمركز المسؤ لي داخل طلمجتـ سحب الأفراد من ذ ي السلـ ك غير مقبـ ل المنحرف الى الأسفل بعيدا عنً المكان الأجتماعي المحترم لتكـ ين عبرة رادع للآخرين.

هذا ما يفسر المجتمع الساعي لهندسـ أجتماعي سليم الى مراكز بحثي أحصائي نفسي ديمقراطي لدراسـ الفرد الجماعـ نشاطهم تفاعلهم.

في تحديات ستراتيجية التهذيب:

هناك صعـ بات تحديات تـ اجه عمليات التهذيب القيمي الديمقراطي للفرد، أبرزها:

١. مجموعة القيم الرأسمالية

في الأقتصاد السياسـ مسائل الأمن القـ مي التي ألقت بظلالها أربكت المجتمعات الأنساني العريق في تبني تطبيق الديمقراطي رعاي حريات حقـ ق الأفراد من بلـ رة علاقات دـ لي متينـ قائمه على مبادئ تضامني في رعاي هذه الستراتيجي ، لم تؤشر تحليلات السياسات الخارجي لهذه المجتمعات في التعامل الدـ لي جـ د سياسـ خارجي ذات سمات ليبرالي عالمي ، بل أشرت بأن النشاط السياسي الخارجي كان دائما أسيرًا لمتطلّبات الأمن القـ مي الأقتصاد الـ طني سياسـ المحا ر المستندة على دـ افع الهيمنـ النفـ ذ، لذلك يلاحظ

---

[30] **أنظر د. أحمد زايد – سيكولوجية العلاقات بين الجماعات – عالم المعرفة العدد ٣٢٦ لسنه ٢٠٠٦ ص ص ١٠٦ – ١٠٧ .**

الباحث ن ج د تهذيب داخلي للأفراد على أحترام حريات حق ق الأفراد بشكل ط عي، لكنهم يجد ن أهمالا اسعا عند تعامل النظم السياسي لهذه المجتمعات مع المجتمعات الأخرى أنعكس هذا على بر ز مسببات أدت الى ظ اهر الكره البغض حتى الأستخدام المفرط للعنف بين مجتمع يشعر بالغبن الأضطهاد تجاه مجتمع أخر متهم بممارسه الأذى الأضطهاد، على الرغم أنفان نجد منظمات عالمي مستقل قليل صادق في تضامنها مع كل الشعوب، غير أن ذلك لايكفي ليجعل الرهان على عمل ستراتيجي التهذيب في الطار المحلي ضمن الكفاءة الأداء الداخلي الأنهمي الأ لى في بناء تماسك أجتماعي د لي حل قيم مشترك ه الخيار الأ ل.

٢. ثقافة التعصب:

لثقاف التعصب التي تخاطب الجهاز العصبي للفرد جذ ر متأصل تنتشر في الجماعات المتعصب ، الحقيق أن التعصب ينم في ظل ظر ف أجتماعي نفسي معين ، يعيشها أفراده تعمل على أنتشار ثقاف التعصب تشكل تحديا لأستراتيجي التهذيب التي تسعى لتشكيل ه ي أجتماعي جامع لجميع الكتل البشري المتميزة بعادات تقاليد أفكار معين .

أسباب توسع ظاهرة التعصب:

ج١. د أختلاف تباين عرقي مذهبي ثقافي بين الجماعات التي تك ن المجتمع.

٢.خ ف الجماعات النافذة من تسلل أفراد ذات مي ل رغبات مختلف عن مي لهم رغباتهم مما يؤثر في أمتيازاتهم.

٣.التغيير السريع داخل المجتمع الذي يظهر أختلافا ملم ساً في مجم ع النظم المؤسسات الأجتماعي القيم التي يؤمن بها الفرد، يصاحب ذلك قلق عدم أتزان الخ ف من لطجه ل مما يدفع الأفراد الى التعصب ضمن عصب معين .

٤غياب لغه الح ار الحضاري العقلي بين الجماعات.

الجهل عدم ت فر كامل المعل مات المتعلق بالجماعات الآخرى.

ت ظيف القليات العرقي المذهبي لأم ر سياسي أقتصادي من قبل ق ى خارجي بعيدة عن المجتمع.

٧. بالدافع خ فا من التذ يب الأحت اء التهميش.

غياب طر حات القيم المشترك التي تشكل قب لاً عاماً مشتركاً.

غياب سياس تهذيب الأعلام نح نبذ ثقافات التعصب، فقد جد الباحث ن أن الأفراد الذين يتصف ن Stereotypes

٠جـ د الأفكـار النمطيـ بـالتفكير النمطـي الجامـيميلـ ن الـى التعـصب التـسلطي عـدم التـسامح مـع الـسلالات أ الجماعـات الآخرى[٣١].

كل هذه الأسباب غيرها ممن تربك حركـ المجتمع التعا نيـ تقـ ض تماسكه تدفعنا الى حقيق هي ضر رة الأمعان في الأستمرار لتبني ستراتيجيـ التهذيب في ترسيخ القيم الديمقراطيـ الأنساني تركالمشـ لضمانه لتمتع الأفراد بحرياتهم حقـ قهم ماعلى الدراسات الأجتماعيـ المتعلق بالتصنيفات مسائل الهـ يـ العلاقات المنتظم أ غير المنتظم الأجتماعيـ إلا الأقرار بذلك.

الخاتمة:

الشعب الذي يحدد خياره الحياتي بالديمقراطيـ ، عليه أن يعلم أن لهذا الخيار مدلـ لهنيـ ي أجتماعي قائم على بناء ديمقراطي دعامتهِ الحريات الحقـ ق الفرديـ ، الكتل التي تؤلف المجتمع الكامل، لايكفيها أدعاء الديمقراطيـ فقط، بل عليها الألتزام بأحترام القاسم المشترك لجميع الكتل في تفاعلهم علاقاتهم هـ مجمـ ع القيم الديمقراطيـ ، عكس ذلك سيتحـ المجتمع الى عصبيات ثقافات متنافرة لاعلاقـ لها بالمجتمع الديمقراطي المـ حد ليعلم الفرد الذي ينتمي إلى أيـ كتلأجتماعيـ بأن الله سبحانه تعالى منحهم حقـ قا طبًيعيـ كرم أنسانيتهم بها جميعاً، أجتهدت المجتمعات الأنسانيـ لتطـ ير هذه الحقـ ق التي تخص الأنسان جب المتغيرات الحياتيـ ، فمنحته حريات حقـ ق شخصيـ كـ نه كائن أجتماعي يتفاعل يتعا ن مع أخيه الأنسان الأخر، فعليه على الفرد الأخر الأجتهاد في أحترام القـ انين الـ ضعيـ التي ساهمـ ا في تشريعها التي تمنح هذه الحريات الحقـ ق المترتبـ عليها للأفراد، فأذا كان يجهل لكـ يدعي الرغبـ في الديمقراطيـ فعليه الخضـ ع لعمليـ تهذيب ينظمها المجتمع لهـ لمن مازال يدـ ر ضمن ثقافـ التعصب لكتلهـ ِ أذا رفض عليه التـ جهـ برغبتهِ في نظام شمـ لي أ أستبدادي أ ملكي أ أي نظام بعيدا عن مسًميات الديمقراطيـ الحقيقيـ ، لأن الديمقراطيـ الساعيـ لبناء مجتمع العدل المساـ اة الحريات الفرديـ العامـ لها قيما خًاصـ بها تسعى دائما لتًحقيق هدفين أساسيين أ لهمـلامـ هندسـ البناء المجتمعي

---

[31] **أنظر د. أحمد زايد – سيكولوجية العلاقات بين الجماعات م. س. ذ. ص ص ٨٢ – ٨٣ .**

الديمقراطي المحافظ عليه تط يره، ثانيهما: ضمان تمتع الأفراد بحرياتهم حق قهم.

لصع ب الحصـ ل على كامل الضمان من خلال تطبيقات القـ انين الأنظم الـ ضعي لسرع المتغيرات التعقيدات الحياتي التي لاتستطيع النفاذ الى الأجهزة العصبي للأفراد الحصـ ل على الألتزام الطـ عي الر حي جاءت الحاج الى تبني ستراتيجي تهذيبي ط يل الأمد للحصـ ل على عين الهدف.